ب.1. التصنيف من حيث قوة تعهد البنك المصدر:

نجد هناك نوعين **الاعتماد المستندي القابل وغير القابل للنقض،** فالاعتماد القابل للنقض يمكن إلغاءه أو تعديله في أي وقت دون الحاجة لإشعار المستفيد بشكل مسبق، أما الاعتماد غير القابل للنقض لا يمكن إلغاءه أو تعديله بدون إذن المستفيد، كما أن الاعتماد غير قابل للنقض يلزم البنك المصدر للاعتماد بالدفع للمصدر في حالة تقديمه للمستندات المطابقة لشروط الاعتماد.

ب.2. تصنيف الاعتماد المستندي من الناحية الشكلية:

وينقسم حسب هذا التصنيف إلى **الأعتماد المتجدد و اعتماد التحويل والاعتماد الاحتياطي** فالاعتماد المتجدد أو اعتماد الدوران كما يسميه البعض يكون في حالة قيام المشتري بعمليات تجارية متعددة مع شخص معين، فبلا من فتح اعتماد خاص بكل عملية على حدة، يقود البنك بفتح اعتماد واحد يتجدد كلما تجددت العمليات، فيجوز للمستفيد منه أن يستخدمه كلما قدم مستندات جديدة خاصة بعمليات دورية داخل المدة المتفق عليها، وقد تكون هذه الاعتمادات مجمعة أو غير مجمعة (تقسم مددا مستقلة لا يتداخل مبلغ أي منهما في الآخر مثل اعتمادات شركات الطيران فيما يخص دفع رسوم المطارات التي تحط عليها) .

أما الاعتماد القابل للتحويل فهو الاعتماد الذي يمكن تحويله من مستفيد إلى مستفيد آخر، ويخضع هذا الأمر لإرادة المتعاقدين

وفيما يخص الاعتماد الاحتياطي فغالبا ما يستخدم كبديل لضمان التنفيذ حيث يستخدم كضمان للبائع ليضمن له الوفاء، إذ أن الوفاء يتم عن طريق الضامن نظير قيام البائع بتنفيذ التزامة في هذا الاعتماد.

ب.3. التصنيف من حيث تعهد البنك المراسل:

نجد حسب هذا التصنيف نوعان **الاعتماد المعزز وغير المعزز**، ويظهر هذا الاعتماد في حالة اعتماد البنك فاتح الاعتماد على البنك المراسل في عملية التبليغ، فيقوم هذا الأخير بإضافة تعهده بدفع قيمة الاعتماد في حالة تطابق المستندات للشروط، وبالتالي فهذا النوع من الاعتماد يتميز بوجود تعهدين من البنك فاتح الاعتماد والبنك المراسل ولهذا سمي بالاعتماد المعزز، وهو يوفر أكثر راحة واطمئنان للمصدر، أما الاعتماد غير المعزز يقع التزام السداد فيه على عاتق البنك فاتح الاعتماد فقط، ويقتصر دور البنك المراسل على عمليات الوساطة والتبليغ مقابل عمولة.

ب.4. تصنيف الاعتماد المستندي من حيث حركة التبادل التجاري:

وينقسم إلى إعتماد التصدير وإعتماد الاستيراد، ويصدر اعتماد الاستيراد عندما يريد مستورد محلي أن يستورد سلعا من الخارج ويتم تمويل العملية عن طريق الاعتماد المفتوح للاستيراد، أما انظمام بنك في بلد المستفيد لتأييد هذا الاعتماد فإنه يعتبر اعتماد تصدير بالنسبة لبلدة، ويمكن أن يكون اعتماد التصدير والاستيراد منفصلين، أي وجود أحدهما دون وجود الآخر.

ب.5. التصنيف من حيث طريقة الدفع:

ويصنف إلى **الاعتماد القابل للتجزئة وغير القابل للتجزئة** أما الاعتماد القابل للتجزئة فهو ذلك الاعتماد الذي يمكن بموجبه شحن بضاعة على دفعات وقبض ثمن كل دفعة عندما يتم شحنها، أما الاعتماد غير قابل للتجزئة فيلتزم المصدر بإرسال البضاعة دفعة واحدة كما يتم الدفع له مرة واحدة مقابل تسليم المستندات.

والشكل التالي يبين الأنواع المختلفة للاعتمادات المستندية:

الشكل رقم (2-01): أنواع الاعتمادات المستندية

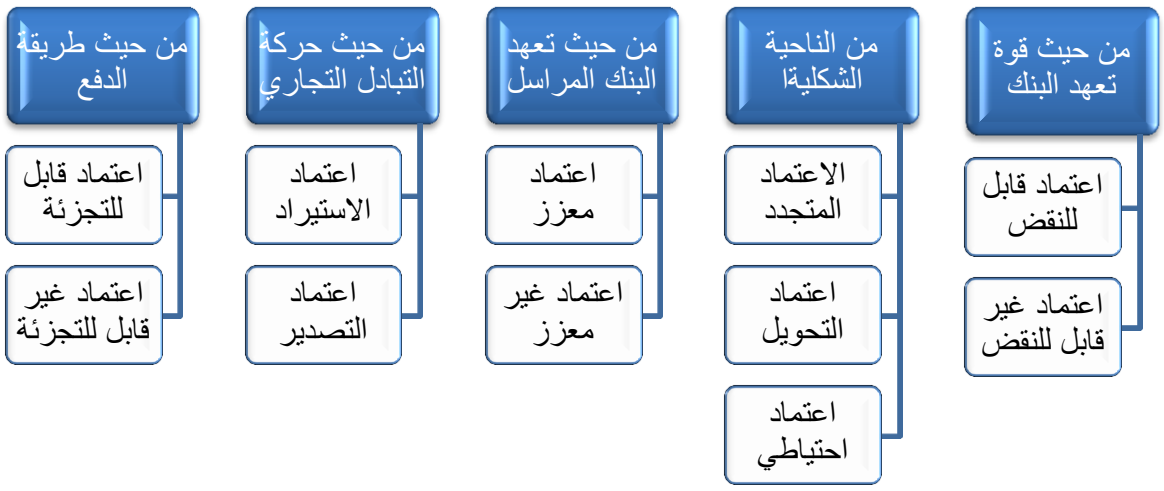

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ما سبق

ج. مراحل تكوين الاعتماد المستندي:

تمر دورة تكوين الاعتماد المستندي بعدة مراحل[1]:

- ابرام عقد البيع الدولي: حيث يقوم البائع والمشتري بغبرام عقد البيع الذي قد ينصب على بضاعة أو خدمة أو تنفيذ مشاريع الانشاءات الضخمة،
- فتح الاعتماد: تعتبر هذه المرحلة هي بداية تدخل بنك المشتري الفعلي في العملية، حيث يطلب منه عميله فتح اعتماد لفائدة البائع وإخطاره به، ولكن حق البائع في قبض المبلغ من البنك لا يكتمل إلا عند تقديمه للمستندات للبنك وقيام هذا الأخير بمطابقتها لشروط خطاب الاعتماد المرسل إليه.
- تنفيذ الاعتماد المستندي: يقوم البنك في هذه المرحلة بإرسال خطاب الاعتماد إلى البائع إما بشكل مباشر أو عن طريق بنك وسيط موجود في بلد البائع، ويتضمن الخطاب الشروط التي تحدد حقوق والتزامات فاتح الاعتماد والبائع والمستفيد منه،

[1] - أنظر:
- خليفة بن محمد الخضرمي (2015):مسؤولية البنك في إطار عمليات الائتمان الخارجي، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع،مصر، ص ص.72-73.
- وليد العايب، لحلو بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص.230.

لذا فتنفيذ الاعتماد هو تتويج للمراحل السابقة، حيث يقدم البائع الوثائق المتضمنة بالخطاب الموجه إليه من البنك، وبالمقابل يقوم هذا الأخير بالإفراج عن مبلغ الاعتماد بعدما يكون قد قام بفحص المستندات ومطابقتها، ويقوم البنك بإحالة المستندات المسلمة إليه للمشتري الآمر الذي بواسطتها يمكنه تسلم البضاعة من الناقل.

د. مزايا الاعتماد المستندي:

يتمتع الاعتماد المستندي بالعديد من المزايا نذكر منها[1]:

- تعهد من البنك اتجاه المستفيد وذلك قبل البدء في تنفيذ الأخير لالتزاماته، بأن يدفع له البنك ثمن البضاعة أو يقبل ما يسحبه عليه من كمبيالات تحت الاعتماد وعندما تقدم إلى البنك المستندات الممثلة للبضاعة والمطابقة لشروط الاعتماد وذلك في خطاب الاعتماد الذي يعد فيه بالدفع والقبول.
- وسيلة مؤكدة ومضمونة للبائع للحصول على ثمن البضاعة من البنك مقابل تقديم مستندات مطابقة للشروط.
- قدرة المشتري على الحصول على الائتمان بموجبه كاستخدامه للتسهيلات المصرفية وإعادة التحويل.
- ضمان عدم تجميد جزء من رأس مال المشتري خاصة إذا اضطر للدفع مسبقا، وضمان تسلمه المستندات التي تمكنه من الحصول على البضاعة لأن البنك لا يدفع الثمن عند استلام المستندات.
- وسيلة مضمونة بحيث تعطي الطمأنينة للأطراف الثلاثة المستفيد والبنك والمشتري
- علاقة شخصية تربط البنك بالمستفيد حيث يكون مدينا شخصيا ومباشرا للبائع.

[1] - عبد الرحيم الفهري (2016): الاعتمادات المستندية وتطبيقاتها في البنوك الاسلامية، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، ص ص.29-30.

2.2. وسائل الدفع الحديثة:

جاءت وسائل الدفع الحديثة لمنح سرعة أكبر وسهولة أكبر في دفع الالتزامات المالية المترتبة عن المعاملات المختلفة، ومنح الثقة لدى المتعاملين وكسر الجمود وثقل الاجراءات التي كانت تميز وسائل الدفع التقليدية.

1.2.2. البطاقة الائتمانية:

وهي أحد أهم وسائل الدفع الحديثة نسبيا، والأكثر شيوعا في الاستخدام على المستوى الدولي، فعلى سبيل المثال نجد أن 74% من إجمالي الأسر في الولايات المتحدة الأمريكية لديهم بطاقات إئتمانية[1].

يرجع ظهورها إلى سنة 1914 في الولايات المتحدة الأمريكية عندما أصدرت شركة western union بطاقة معدنية لتسوية مشتريات عملائها من منتجات الشركة، وكانت تعطى للعملاء المميزين لديها، وتمنح لحاملها مزايا خاصة، وسرعان ما انتشر استعمال هذا النوع من البطاقات في شركات البترول والفنادق الكبرى والمحلات التجارية[2]، وفي عام 1950 أخذت البنوك الأمريكية تصدر البطاقات وتوسع من دائرة استخدامها، بحيث أصبح لحاملها الحق في استخدامها لشراء احتياجاته، وأول بنك أصدر هذه البطاقة هو بنك ناشيونال فرانكليز بنيويورك[3].

يمكن تعريف البطاقة الائتمانية على أنها أداة مصرفية تستعمل للوفاء بالالتزامات، وتتمتع بالقبول العام على المستوى المحلي والدولي لدى الأفراد والتجار والبنوك كبديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة إلتزامه الناشئ عن شرائه للسلع، أو حصوله على خدمات على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من المصرف المصدر للبطاقة والذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة للدفع[4] ،

[1] - Bill Hardekopf, John Oldshue (2008): the credit card guidebook- understanding the complex world of credit cards, Hampton and associates, inc, p.02.

[2] - حمود غازي حمادة (2018): العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الالكتروني، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، ص.21.

[3] - مرة شبل، خالد الشرمي (2012): التسويق الإلكتروني في العالم العربي، دار النشر للجامعات، مصر، ص.108.

[4] - حمود محمد غازي حمادة، مرجع سبق ذكره، ص.39.

وتصدر هذه البطاقات عادة عن بنك تجاري يوجد به حساب نقدي لحامل البطاقة، ويقوم البنك المصدر بسداد فواتير المشتري في الأماكن التي تتمتع فيها البطاقة بالقبول، ويدفع للمحل كامل المبلغ، ثم يقوم البنك بارسال الفاتورة للعميل يطالبه بسداد جزء من المبلغ لا يتجاوز 5%، أما المبلغ الباقي إذا لم يسدد خلال فترة الاستفادة فسيدفع عنه صاحبه زيادة نسبة 1.5 % شهريا[1]، وتصل فترة الاستفادة عادة إلى 25 يوم من تاريخ استلامه الفاتورة بمختلف المشتريات التي قام بها في الشهر المنصرم، هذا وتتقاضى البنوك عمولة بيع من المحلات التجارية ومحلات الخدمات تتراوح مابين 3%- 5% من قيمة المبيعات التي تتم بواسطة هذه البطاقة[2].

ومن أهم البطاقات الائتمانية الموجودة على المستوى العالمي بطاقة فيزا، وماستر كارد، وبطاقة أمريكان إكسبريس.

وفي حالة اجراء المدفوعات الدولية عن طريق البطاقة الائتمانية فيجب أن يكون المستفيد ضامن ومتأكد أن المتعامل معه يضع في حسابه مبلغ الالتزامات التي قام بها، وبإدخال معلومات البطاقة على المتجر الالكتروني للمستفيد وبمجرد استلامه للسلع أو الخدمات سيتم سحب المبلغ تلقائيا من البطاقة الائتمانية إلى حساب المستفيد.

2.2.2. بطاقة الحسم:

والمعروفة أيضا بالبطاقة المصرفية أو بطاقة الشيكات، وهي بطاقة بلاستيكية تسمح للأفراد بسحب الأموال النقدية من حساباتهم المصرفية عبر الصراف الآلي، كما تستعمل لتسوية المعاملات عبر الانترنت أو بدونها، ويتم اصدار بطاقة الخصم من قبل البنوك كمقابل للحسابات العملاء، وعلى عكس البطاقة الائتمانية فبمجرد دفع الفرد التزاماته بطاقة الخصم يتم خصم المبلغ تلقائيا من حسابه المصرفي[3].

---

[1] - مصطفى يوسف الكافي (2013): النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ص ص.30-31.

[2] - جميل السعودي (2014): إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ،ص.42.

[3] - Emrah Oney, Gizem Oksuzoglu (2017): the determinants of electronic payment systems usage from consumers perspective, economic research, vol 30, no 1394 ,p.397.

2.2.2. النقود الالكترونية:

يمكن تعريف النقود الالكترونية على أنها قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية على جهاز إلكتروني، يمكن استخدامها على نطاق واسع في سداد مختلف المدفوعات إلى متعهدين آخرين غير الجهة التي أصدرتها، وليست مرتبطة بحساب بنكي[1].

إذا يمكن اعتبار النقد الإلكتروني شكل من أشكال النقود، حيث يقوم العميل بشراء المكافئ الالكتروني النقدي للنقود الورقية والمعدنية، ولكي نقول عن نقد ما أنه الكتروني يجب أن يتوفر فيه مايلي[2]:

- يعتبر مخزنا إلكترونيا حيث يقوم العميل بتبادل النقود القانونية بوسيلة أخرى للدفع، بدلا من استخدام بطاقة الحسم التي تتطلب حسابا مصرفيا، أو بطاقة الائتمان التي تتطلب اتفاقية عقد مع البنك، هنا يقوم العميل بشراء النقود الإلكترونية وتحميلها على وسيط إلكتروني ودفع ثمنها مسبقا للجهة التي أصدرتها، ويمكن استخدامها بالطريقة نفسها مثل النقود أو غيرها من الأشكال الأخرى.
- تصدر بغرض استعمالها كوسيلة للدفع في مختلف المعاملات، عن طريق شبكة الانترنت أو خارجها.
- تحظى بالقبول من شخص طبيعي أو اعتباري غير الجهة التي أصدرتها.

وتتمثل أهم خصائص النقود الإلكترونية فيما يلي[3]:

- انخفاض تكاليف المعاملات بالمقارنة مع وسائل الدفع الأخرى فيما يخص البيانات الخاصة بها.
- ارتفاع التكاليف الثابة مقارنة مع غيرها من وسائل الدفع، نتيجة لاستخدامها لوسائل تكنولوجية حديثة، مع وجوب تجديد هذه التكنولوجيا باستمرار لمواكبة أحدث الابتكارات ومنع الاختراقات التي قد تحدث.

[1] -European Central Bank (1998): report on electronic money , Germany. p.07.
[2] - Central Bank of Irland (2018): electronic money institutions, on website: http://www.centralbank.ie
[3] - Nada Popovska-Kamnar (2014): the use of electronic money and its impact on monetary policy, JCEBI, vol1,no 02, ,p.81.

- لا تكون للنقود الالكترونية أية قيمة إذا لم يتم استخدامها في تسوية المعاملات، في حين أن النقود العادية يمكن استخدامها كودائع مصرفية.
- النقود الالكترونية أقل أمانا من بطاقات الائتمان حيث تمتلك هذه الأخيرة اسم ورقم حامل البطاقة.
- يمكن أن تحل النقود الالكترونية محل النقود الورقية في المستقبل.

بصفة عامة نجد أن النقود الالكترونية هي أقل وسائل الدفع استخداما على المستوى الدولي، ولكنها بدأت تجد مكانتها شيئا فشيئا، فعلى سبيل المثال نجد أن اصدار النقود الالكترونية في المنطقة الأورو يرتفع شيئا فشيئا عبر الزمن كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-01): اجمالي النقود الالكترونية المصدرة في منطقة الأورو.

الوحدة: مليون أورو

السنة	القيمة
2010	3.094
2011	3.813
2012	4.778
2013	5.433
2014	6.590
2015	8.583
2016	10.623
2017	12.850

Source: European central bank (2018): statistical data warehouse, on website: http://www.ecb.europa.eu

نلاحظ من الجدول أن اصدار النقد الالكتروني في منطقة الأورو يأخذ منحا متزايد من 2010 إلى 2017 حيث وصل إلى أكثر من 12 مليون أورو.

3.2.2. الشيكات الالكترونية:

وهي شيكات مشابهة ومكافئة للشيك العادي ويمكن تعريفها على أنها رسالة إلكترونية موثقة ومعتمدة[1]، تستخدم كوسيلة لتسوية المعاملات المالية وإبرام الصفقات عبر الانترنت، خاصة بعد أن تراجعت ثقة الناس بالتعامل بالصكوك العادية، على المستوى المحلي والاقليمي والدولي[2]، ويمكن توضيح آلية اصدار الشيكات الإلكترونية وتداولها كما يلي[3]:

- تسجيل العميل (الساحب) لدى مصرف خاص به يتعامل بالشيكات بالشيكات الإلكترونية، حيث يقوم البنك بتكوين قاعدة بيانات خاصة بالعميل، مع تحديد التوقيع الإلكتروني الخاص به.
- من خلال الخطوة السابقة يمكن للعميل مشاهدة أيقونة النموذج الخاصة بالشيك الإلكتروني على جهازه الخاص عبر الانترنت، والنقر عليها ليظهر الشيك أمامه.
- يقوم العميل بملء البيانات بإتباع الخطوات التي تظهر على الشبكة، وفي النهاية يقوم بالتوقيع على الشيك إلكترونيا، مع ملاحظة أن الشيك لا يقبل أي تعديل بعد إرساله.
- ارسال الشيك إلى المستفيد عبر الشبكة.
- يقوم المستفيد بالتوقيع الإلكتروني المعتمد لدى المصرف وارساله بعد ذلك إلى المصرف لإتمام العملية بعد التأكد من صحة التوقيع الإلكتروني لتقيد قيمته بعد ذلك في حساب المستفيد.

[1] - رائد محمد عبد ربه (2013): التسويق الإلكتروني، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.67.
[2] - علي المصري عبد الصبور (2012): التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.199.
[3] - عامر مطر (2013): الشيك الإلكتروني، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.83.

4.2.2. الانترنت المصرفي :

إن المصرف المنزلي المرتكز على الانترنت له مميزات متعددة، حيث أن برمجة خط ساخن على الانترنت يعد أقل كلفة من انشاء فرع للبنك، وأكثر راحة للعملاء، كما تتعدد أشكال الخدمات المقدمة في هذا الاطار من التأكد من الرصيد ودفع الفواتير وإدارة المحافظ المالية وتحويل الأموال، وتعتبر عملية تحويل الأموال من أهم الخدمات التي يقدمها الانترنت المصرفي في اقتصاد يتحول أكثر فأكثر إلى العالمية[1] مما يسهل قيام المعاملات الاقتصادية الدولية وتوفير الحلول للوفاء بالتزاماتها، وهذا ما سنتحدث عنه أكثر في العنصر الموالي.

5.2.2. التحويلات المالية الالكترونية:

إن الشركات في حاجة متنامية لتحويل الأموال عبر الحدود إلى مختلف أنحاء العالم من أجل القيام بالمدفوعات الدولية وتسريع النمو وتوسيع حجم نشاطها، أو تحويل أرباحها، لذا وجدت السبيل إلى نظام التحويلات المالية الالكترونية الذي يعتبر أحسن وأسرع من الطرق التقليدية في الدفع وتسوية الالتزامات الدولية .

فبسبب تزايد المنافسة انخفضت تكلفة التحويلات المالية الدولية في السنوات القليلة الماضية، وظهرت هناك شركات عديدة تنافس البنوك في هذا المجال، واتاحت أمام الأفراد والشركات خيارات أفضل.

والتحويل المالي الدولي هو تحويل أو نقل مبلغ مالي من حساب العميل الآمر إلى حساب المستفيد في بنك آخر أو في فرع لنفس البنك في دولة أخرى، تتم التحويلات المالية عادة بطريقتين رئيسيتين هما:

أ.التحويلات المالية عن طريق البنوك:

حيث تتطلب عملية التحويل عبر البنوك إما الذهاب إلى البنك لاستكمال العمليات الخاصة بالتحويلات المالية الدولية، أو من منزلك عن طريق شبكة الانترنت وذلك حسب

[11] - مصطفي يوسف الكافي، مرجع سبق ذكره، ص.38.

ما يسمح به البنك، وتتطلب العملية القيام بالخطوات التالية[1]:

- الدخول إلى قسم التحويل الالكتروني في موقع الويب الخاص بالبنك الذي تتعامل معه.
- التحقق من الحد الخاص بالتحويل المالي عبر الانترنت: حيث لكل بنك حد مسموح به لمبلغ التحويلات المالية.
- تحديد الجهة المستلمة للأموال المحولة من اسم المستلم وعنوانه ورقم حسابه واسم البنك والبلد....الخ.
- تحديد المبلغ واختيار نوع العملة وعادة ما تكون العملة المستعملة هي عملة البلد المستقبل.
- دفع رسوم التحويل: حيث يحصل البنك على رسوم المعالجة الأولية والتحويل والتي قد تصل إلى 40 دولار وحتى 80 دولار وقد يتقاضى البنك المتلقي أيضا رسوما تتراوح ما بين 10 إلى 20 دولار.
- بعد اكمال نموذج النقل سيعرض موقع البنك المحول عادة المدة التي يستغرقها التحويل والتي قد تنحصر بين يوم وثلاثة أيام ، بالاضافة إلى هذه المدة فهناك أيضا مدة الإستيلام.

وكانت البنوك في بداية الأمر تستعمل وسائل تقليدية في عملية التحويل مثل **البريد والتلغراف والتلكس** في عملية التحول إلا أنها في بعد طورت عدة أنواع من أنظمة التحويلات المالية الالكترونية أهمها:

– **نظام سويفت SWIFT:** والذي يعني society for worldwide interbank financial communications تأسست سويفت سنة 1973 حيث اجتمع 239 بنكا من 25 دولة لحل مشكلة المدفوعات الدولية ودعم التجارة، ومن هنا انبثقت جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك

[1] - TransferWise (2017): 6 steps to make an international wire transfer, on the website: http://www.transferWise.com.

ومقرها في بلجيكا وتم في ذلك الوقت ربط 518 بنك ينتمي إلى 22 دولة، وأصبحت خدماتها في الوقت الحالي تغطي أكثر من 200 دولة و 11 ألف مؤسسة حول العالم، وتقوم هذه الشركة بعملية نقل الرسائل بين البنوك –فيما يخص تحويل الأموال– باستعمال تقنيات متطورة تعطي درجة كبيرة من الأمان، حيث يتم تشفير الرسائل ويتم تحديد هوية المصارف من خلال رمز يعطى لكل مصرف يتبعه رمز البلد والمدينة التي ينتمي إليها المصرف، وتتم عملية عبر ثلاث خطوات رئيسية حيث يطلب يعطي العميل أمرا لبنكه بتحويل مبلغ محدد من رصيده إلى المستفيد كما يقدم للبنك جميع المعلومات الخاصة بالمستفيد من الاسم واللقب ورقم الحساب واسم البنك والجهة والدولة، ثم يقوم بنك العميل بعملية التحويل إلى بنك المستفيد عن طريق نظام السويفت، وعند اتمام عملية التحويل يقوم هذا النظام بإشعار وصول التحويل، وتتميز خدمات سويفت بالسرعة والحماية والكفاءة وانخفاض التكلفة والاستمرارية حيث يعمل النظام لمدة 24 ساعة متواصلة، وقد وصل متوسط الحركة الشهرية للرسائل 32 مليون رسالة سنة 2018 ووصل معدل النمو السنوي إلى 11.4% [1] .

– **نظام Target:** وهو The Trans-european Automated Real-time Gross settlement Express Transfer system وهو نظام التحويلات والتسوية الاجمالية الالية الأوروبية في الوقت الحقيقي انشأ سنة 1999 من قبل نظام Eurosystem لتسوية المدفوعات بالأورو ذات القيمة الكبيرة، وزيادة سرعة المدفوعات عبر الحدود بين الدول الأوروبية، وفي سنة 2007 تم الاعلان عن اطلاق الجيل الثاني المعروف ب 2 **Target** وتم تطويره لتلبية ثلاث أهداف رئيسية وهي[2]:

- زيادة كفاءة المدفوعات بين الدول الأعضاء في منطقة الأورو.

[1]- SWIFT (2018),on the website: http://www.swift.com
[2] - European Central Bank (2018): TARGET annual report 2017,Germany, p.03.

- توفير آلية آمنة وموثوقة لتسوية المدفوعات باليورو على أساس التسوية الاجمالية الآنية RTGS.
- خدمة احتياجات السياسة النقدية للنظام الأوروبي، حيث يستخدم الجيل الثاني لهذا النظام لتسوية المدفوعات المرتبطة مع عمليات السياسة النقدية، من مدفوعات بين البنوك، وبين البنوك والعملاء، المعاملات المتعلقة بالدفع والتسوية في الأوراق المالية، ويبلغ عدد المؤسسات والفروع البنكية التي تتعامل بهذا النظام أكثر من 51 ألف بنك في جميع أنحاء العالم.

ويضمن هذا النظام تسوية مختلف المدفوعات والنقل السريع للأموال بالأورو عبر كافة دول الاتحاد الأوروبي في الوقت الحقيقي وهذا ما يضمن زيادة الكفاءة والمرونة وتخفيض التكاليف، كما يمهد الطريق لتكامل أعمق للأسواق المالية الأوروبية وربطها ببعضها البعض، مع ضمان التدفق السلس للسيولة، وفي نهاية 2017 شهد هذا النظام زيادة حصة الأنشطة عبر الحدود وبالتالي تسهيل تدفق رأس المال والسيولة.

ب. خدمات التحويل المالي البديلة عن البنوك :

بسبب كثرة الاجراءات التي تتطلبها عملية التحويل عن طريق البنوك بالإظافة إلى ارتفاع تكلفتها وطول مدتها ظهرت شركات مختصة في عمليات التحويل البنكي تتنافس فيما بينها من حيث الأمان وتقليص تكلفة ومدة التحويل، وفي ما يلي أهم هذه الشركات العاملة في الو م أ:

– **ترانسفر وايز Transferwise** : تأسست سنة 2010 وانتشرت حركتها بشكل واسع، حيث تضم أكثر من 4 ملايين عميل وتقوم بتحويل أكثر من 4 مليار دولار في الشهر، كما تسمح لعملائها بفتح حسابات بلا حدود والاحتفاظ بأكثر من 40 عملة في وقت واحد واجراء التحويلات عليها

بكل حرية[1]. حيث يستطيع الأمريكيون ارسال ما يزيد عن مليون دولار أمريكي إلى 58 بلد، وتتم هذه العملية بسرعة فائقة وسهولة تامة، لكنها تتطلب وجود حسابات بنكية في هذه الشركة لكلا الطرفين، وتعد تكلفة الارسال عن طريقها هي الأرخص حيث تبلغ حوالي من 0.6 % إلى 1% من المبلغ المرسل[2].

-**موني غرام MoneyGram**: وهي ثاني أكبر شركة لتحويل الأموال في الو.م.أ. حيث يمكنك ارسال الأموال إلى أكثر من 200 دولة على المستوى العالمي، وتتمتع بسرعة عالية في الارسال تصل إلى يوم واحد، ويمكن تمويل التحويلات عبر الانترنت باستخدام بطاقة الائتمان أو السحب أو الشيك أو ارسال شخصي أو من حساب مصرف أو من محفظة المحمول[3]، ويبلغ الحد الأقصى للإرسال لكل تحويل 6000 دولار أمريكي.

– إكس أو أو أم XOOM: يمكنك ارسال الأموال عبرها إلى 63 دولة بسرعة فائقة قد تبلغ دقائق معدودة، ويمكن أن تكون عملية التسليم عن طريق الحسابات المصرفية ، أو التسليم نقدا في المواقع المحددة، ويعتمد ذلك على القوانين والإجراءات السائدة في الدولة المستقبلة ، وتختلف رسوم التحويل باختلاف البلدان المرسل إليها واختلاف طريقة الدفع، سواءا كانت عن طريق الحساب المصرفي أو بطاقة الحسم أو البطاقة الائتمانية وتصل رسوم الارسال إلى 4.99 دولار في حالة التحويل بالحسابات البنكية وترتفع أكثر في حالة استخدام وسائل أخرى، ويبلغ الحد الأقصى للتحويل 10.000 دولار أمريكي[4].

– **ويسترن يونيون Western Union**: تمنح هذه الشركة العديد من طرق التحويل بحيث يمكنك ارسال الأموال عن طريق حوالة مالية دولية شخصيا عبر الهاتف أو موقع الويب أو تطبيق الهاتف الجوال، ويكون الدفع عن طريق حساب مصرفي أو بطاقة الحسم أو البطاقة الائتمانية أو تحويل النقود شخصيا ، ويتم استيلام الأموال في حساب مصرفي

[1]- TransferWise (2018),on the website: http://www.transferWise.com.
[2]-Spencer Tierney (2018):best ways to send money internationally, on the website: http://www.nerdwallet.com
[3] - Money Gram (2018),on the website: http://www.moneygram.com
[4] - Spencer Tierney , op.cit.

أو تحصيله نقدا في أكثر من 550 ألف موقع في المناطق الريفية والحضرية في أكثر من 200 دولة ومنطقة عبر العالم، وقد قامت في 2017 بإجراء حوالي 800 مليون معاملة ونقل أكثر من 300 مليار دولار حول العام للشركات والأفراد، وحيث تقوم باجراء 32 معاملة في المتوسط كل ثانية[1]، وتتراوح رسوم التحويل ما بين 0 إلى 95 دولار، كما تتسم بالسرعة في التحويل، ويتراوح وقت التسليم من عدة دقائق إلى سبعة أيام، ويتراوح حد التحويل من 5000دولار إلى 50,000 دولار حسب البلد

الخلاصة:

يعبر نظام الدفع الدولي عن ذلك الإطار الذي يجمع بين عملية تنظيم المدفوعات الدولية وأعضاء نظم الدفع ويولد بينها مجموعة من العلاقات التي تنشأ بعفوية بين هذه الأطراف خلال عملية نقل الأموال واستيلامها بين البلدان المختلفة، والتي تتم بدورها من خلال استعمال عدة وسائل تباينت بين الوسائل التقليدية المعروفة والتي من أشهرها الاعتمادات المستندية لما توفره من ثقة لطرفي المعاملة معا مصدر/مستورد، وبين الوسائل الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة، وقد أصبحت أغلب التحويلات المالية الدولية تتم في الوقت الحالي عن طريق التحويلات البنكية الالكترونية بالاعتماد على نظام سويفت أو عن طريق شركات متخصصة في هذا المجال.

[1] - Western Union (2018),on the website: http://www.westernunion.com